تـنـمية الرافديـن
العدد ١١٣ المجلد ٣٥ لسنة ٢٠١٣

الخدمات العامة ودورها في تخفيض الفقر
دراسة خاصة عن العراق

The Role of Public Services on Poverty Reduction: Iraq Case

فارس جارالله نايف
مدرس مساعد – قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الادارة والاقتصاد–جامعة الموصل

Fares J. Naif
Assistance Lecturer
Department of Financial Sciences
University of Mosul
Fares57@yahoo.com

تأريخ استلام البحث ٢٠١٢/٦/١٩ تأريخ قبول النشر ٢٠١٢/٩/٤

الخدمات العامة ودورها في تخفيض الفقر
دراسة خاصة عن العراق

فارس جارالله نايف

The Role of Public Services on Poverty Reduction:
Iraq Case

Fares J. Naif

Abstract

Public services center is important in the life of the individual to relate the daily conduct of his needs daily, and is linked to economic development the extent of the development of the State in this sector, which constitutes the backbone of everyday life in the state, and that the provision of public services are well contribute to poverty reduction in countries world, and in Iraq are suffering most of its population from the denial of public services (infrastructure, health, education, housing), which had a direct impact in increasing poverty, despite the disparity service between the provinces of Iraq and the disparity in poverty rates, as well as the lack of municipal services, environmental (potable water, sewerage services, waste collection service) also contribute to increased poverty in Iraq.

Key words: **public services ،poverty, Environmental, Economic development .**

الخدمات العامة ودورها في تخفيض الفقر
دراسة خاصة عن العراق

فارس جارالله نايف

المستخلص

تشكل الخدمات العامة محوراً مهماً في حياة الفرد لارتباطها اليومي بتسيير حاجاته اليومية، ويرتبط تحقيق التنمية الاقتصادية بمدى تطور الدولة في هذا القطاع الذي يشكل عصب الحياة اليومية في الدولة، وإن توفير الخدمات العامة بصورة جيدة يسهم في تخفيض الفقر في بلدان العالم، وفي العراق يعاني أغلب سكانه من الحرمان من الخدمات العامة (البنى التحتية، الصحة، التعليم، السكن) والذي كان له الأثر المباشر في زيادة الفقر، على الرغم من التفاوت الخدمي بين محافظات العراق والتفاوت في معدلات الفقر، فضلاً عن أن النقص في خدمات البلدية البيئية (المياه الصالحة للشرب، خدمات المجاري، خدمة جمع النفايات) تسهم أيضا في زيادة الفقر في العراق .

الكلمات المفتاحية: خدمات عامة، فقر، بيئة، تنمية اقتصادية .

المقدمة

مع تزايد حجم السكان بشكل عام وهجرتهم نحو المدن تظهر الحاجة الملحة والضرورية لتلبية حاجات أفراد المجتمع المتزايدة وأصبح من الضروري أن تزيد الدولة من خدماتها، فضلاً عن نوعية هذه الخدمات التي تقدمها والتي أصبحت هي الأخرى تنمو وتتطور مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وشكل قطاع الخدمات العامة أهمية قصوى في خطط التنمية السنوية للدول، لأنه يمس حاجات أفراد الدولة اليومية والذي شكل قطاعاً مهما من موازنة الدولة، لأن الخدمات العامة باتت شرطاً لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية .

إن تقديم الخدمات العامة ووصولها إلى الإفراد يشكل محوراً مهماً، لان الفرد يخصص جزءاً من دخله للخدمات العامة ،ويزداد هذا التخصيص من الدخل مع تردي هذه الخدمات، فضلا عن عدم اكتمال وصولها للفرد ،مما ينعكس على زيادة الوقوع في دائرة الفقر، لاسيما في الحاجات الضرورية المتمثلة بقطاع الصحة والتعليم، ولم تغفل منهجيات قياس الفقر الحديثة عن إدخال الخدمات بوصفها محوراً أساسياً في تحديد خطوط الفقر الوطنية والدولية والذي أظهره تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١ .

أهمية البحث

للخدمات العامة دور واضح في تعزيز رفاه الأفراد، كما تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظراً لما تحققه من معدلات متزايدة في دخل الفقراء، إذ توفر الكثير من الاحتياجات الضرورية والتي تتطلب إنفاقا يؤثر على معدلات الدخول القابلة للتصرف، كما تسهم مساهمة كبيرة في تعزيز البنى التحتية التي تشكل الأرضية الخصبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تبحث عنها جميع البلدان سواء النامية أو المتقدمة، ويعد تطوير الخدمات العامة أحد منافذ تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ومن ثم تخفيض معدلات الفقر .

هدف البحث

يهدف البحث إلى :

١. التعرف على مفهوم الخدمات العامة من حيث أشكالها وتقسيماتها وطريقة تقديمها، وكذلك العلاقة بين مستوى هذه الخدمات ومعدلات الفقر.
٢. الوقوف على مدى ارتباط الفقر في محافظات العراق بمستوى الخدمات المقدمة من قبل الدولة .

مشكلة البحث

في إطار سعي الدول ومنها العراق لتحقيق أهداف الألفية المتمثلة في تخفيض معدلات الفقر تقف الخدمات العامة عائقاً في سبيل تحقيق هذه الأهداف نتيجة موروث الخدمات العامة ولاسيما البنى التحتية المتقادمة بسبب الظروف التي مر ويمر بها العراق، فضلا عن أن هذه الخدمات يفتقدها الفرد العراقي رغم ضخامة المبالغ المنفقة من الموازنة على هذا القطاع نتيجة الفساد، فالقصور في الخدمات العامة يترك أثاراً مباشرة على الفقر في محافظات العراق، كما يعمل على تدني مستويات التنمية التقليدية في حين تطمح الدول إلى تحقيق مفاهيم التنمية المستدامة والذي يلقي بآثاره على الفقر بشكل غير مباشر.

فرضية البحث

هناك علاقة معنوية ايجابية بين تردي الخدمات العامة (حرمان الأفراد من الخدمة العامة) وزيادة معدلات الفقر.

منهج البحث

اعتمد البحث على المصادر العلمية لأجل تأصيل مفهوم الخدمات العامة، وتم الاعتماد على تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ و٢٠١١ لعرض منهجيات قياس الفقر الحديثة، واستخدم البحث أسلوب الانحدار المتعدد (طريقة المقطع العرضي) لعام ٢٠٠٧ لإثبات العلاقة بين الخدمات العامة (درجة حرمان المحافظة من الخدمات الأساسية) في محافظات العراق الثمانية عشرة مع معدلات الفقر لهذه المحافظات بالاعتماد على تقرير الفقر في العراق لعام ٢٠٠٧.

مفاهيم في الخدمات العامة وتقسيماتها

أولاً- مفهوم الخدمات العامة

شهدت العقود الثلاثة الماضية تغييراً كبيراً في العلاقة بين الدولة والمواطن، وكان من العبارات الرئيسة للتغيير توفير الخدمات العامة، وتعد الخدمات العامة ذات أهمية حاسمة لتسهيل نشاطات الفرد الاقتصادية (Striton and Lodge, 2001, 472). ومن دواعي تدخل الدولة في هذا القطاع (براينيس، ٢٠٠٧، ٥٧):

- وضع القطاعات ذات المردودية المتنامية في ثقة المؤسسات العامة.
- الحد أو التقليل من عملية الاحتكار للقطاع الخاص.
- ضمان التطور والنمو المرغوب فيه للاستهلاكات الجماعية.
- ضمان إنجاز مستوى ملائم لأداء التجهيزات الجماعية.

وتعرف الخدمات العامة بأنها نشاط أو مجموعة أنشطة تقدمها مؤسسة عامة أو هيئات تابعة لفرق إدارية لمواجهة احتياجات الجمهور، وهو نشاط مفيد للمستخدم والذي ليس لديه بديل للحصول على هذه الخدمات (Matei, 2010, 4).

وتعرف أيضاً بأنها مجموع الأنشطة التي تتولى الدولة تقديمها والمنشآت التي تتولى تشييدها وتشغيلها ،إضافة إلى الخدمات التي تعتمد على العمالة الكثيفة كجمع النفايات، وتقديم خدمات النقل العامة، وتتشكل الخدمات العامة من الطرق والمطارات والموانئ والسكك الحديد ومحطات مياه الشرب وشبكاتها، محطات توليد الكهرباء وشبكاتها، وشبكات الغاز الطبيعي والصرف الصحي والاتصالات ومرافقها فضلاً عن الخدمات الصحية (داغر وعلي، ٢٠١٠، ١١٥).

ويتميز قطاع الخدمات العامة، عن غيره من القطاعات بالعديد من الخصائص منها (ديان، ٢٠٠٢، ٤٠-٤١):

١. إن قطاع الخدمات العامة يهدف إلى تقديم خدمة لأفراد المجتمع من دون مقابل أي، إنه غير هادف لتحقيق ربح من وراء تلك الخدمة والتي يؤديها لتحقيق واجب اجتماعي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، وأحياناً قد يؤخذ رسم معين مقابل الخدمة، ولكنه في حقيقة الأمر لا يعبر عن الكلفة الحقيقة لتلك الخدمة.
٢. لا يمكن قياس مخرجات القطاع الخدمي بشكل دقيق ولا توجد معايير ثابتة لقياس أداء النشاط بل يأخذ الاجتهاد الشخصي دوراً كبيراً في هذا المجال وبالتالي لا يمكن اخضاعها لأساليب القياس النوعي المباشر بل يجب استخدام أكثر من مؤشر أداء لقياسها وبما يتناسب وطبيعة الخدمة. إن قياس الأداء في الأجهزة الحكومية ليس بالعملية السهلة فأهداف النشاطات الحكومية عادة غير مالية ،ومن هنا يجب أن تبنى مؤشراتها على أهداف النشاطات مثل قدراتها على تخفيف نسبة الفقر أو تحسين الصحة العامة وغيرها.

٣. قد تأخذ الخدمات العامة طابعاً اجتماعياً (تعليم، صحة وغيرها) وقد تأخذ طابعاً اقتصادياً وخدمياً كالكهرباء والماء ... وغيرها.
٤. إن تحسين جودة الخدمة العامة يسهم مساهمة فعالة في زيادة مستوى الرضا الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع.

ثانياً- المبادئ الأساسية التي تحكم الخدمات العامة

١. مبدأ مساواة المنتفعين أمام الخدمات

إن مبدأ المساواة أمام الخدمات العامة هو امتداد للمبدأ العام وهو مساواة الأفراد أمام القانون، والذي بات يمثل اليوم حقاً من حقوق الإنسان.

ويترتب على هذا القول نتائج تتمثل في مبادئ فرعية هي مساواة المنتفعين من خدمات المرفق والمساواة في الالتحاق بالوظائف العامة (بوضياف، ٢٠٠٩، ٣٣-٣٤).

أ. مساواة المنتفعين من الخدمات العامة

يقتضي هذا المبدأ وجوب معاملة المنتفعين من المؤسسات التي تقدم الخدمات العامة كل المنتفعين معاملة واحدة من دون تفضيل البعض على البعض الآخر لأسباب تتعلق بالجنس أو اللون أو الدين أو الحالة المالية وغيرها. ويعود سر إلزام المرفق بالحياد بعلاقته بالمنتفعين إلى أن المرفق تم إحداثه بأموال عامة بغرض أداء حاجة عامة. ومن هنا تعين عليه أن لا يفاضل في مجال الانتفاع بين شخص وشخص وفئة وأخرى ممن يلبون شروط الانتفاع من الخدمات العامة.

ب. المساواة في الالتحاق بالوظائف العامة

يترتب على المبدأ العام وهو المساواة أمام القانون حق الأفراد بالالتحاق بالوظائف العامة، ولا يجوز من حيث الأصل فرض شروط تتعلق بالجنس أو اللون أو العقيدة للاستفادة من وظيفة معينة، فالالتحاق بالوظائف العامة بات اليوم يشكل حقاً دستورياً يتمتع به الأفراد.

٢. مبدأ سير الخدمات العامة بانتظام وإطراد (الاستمرارية)

تؤدي الخدمات العامة دوراً كبيراً داخل المجتمع أياً كان موضوع نشاطها. وهذا يفرض أن تقدم خدماتها للجمهور بشكل مستمر ومتواصل، فلا يمكن أن نتصور مثلاً توقف جهاز القضاء عن الفصل في الخصومات، أو توقف جهاز الأمن عن أداء مهامه أو مرفق الدفاع. إن توقف أحد هذه الأجهزة وغيرها سينجم عنه لا شك إلحاق بالغ الضرر بالمصلحة العامة وبحقوق الأفراد، لذا تعين على المشرع وبغرض تحقيق المقصد العام وهو استمرارية نشاط المرفق وقيامه بالخدمات المنوطة به (بوضياف، ٢٠٠٩، ٤٩).

٣. مبدأ قابلية الخدمات العامة للتغيير

يجب أن تؤدى الخدمة العامة في إطار التلاؤم والانسجام مع رغبات الجمهور، فإذا تغيرت الظروف وتطورت الحاجات، فإن الخدمة يجب أن تتلاءم والمصلحة العامة والتي يجب أن تنسجم، بتحسين نوعية وكمية أدائها. ولذلك اعتبر "مبدأ التغيير" أساساً "لمبدأ الاستمرارية" (براينيس، ٢٠٠٧، ١٢٥).

ثالثاً- أنواع الخدمات العامة

غالباً ما توصف الخدمات العامة بأنها جميع الخدمات التي تقدم للمواطنين، سواء كانت هذه الخدمات دائمة أم مؤقتة، ويختلف تحديد نطاق ومحتوى الخدمات العامة التي تقدمها الدولة لمواطنيها نتيجة لاختلاف الأزمنة وتجدد الحياة، مما يجعل من الصعب تحديد

الخدمات العامة المحققة للنفع العام تحديداً موضوعياً وعلى سبيل الحصر، فضلاً عن أن تحديد هذه الخدمات يعد مسألة سياسية أكثر منها مالية وأياً كان النظام السياسي السائد في الدولة فإن هناك وجهات نظر متعددة لتحديد أنواع الخدمات (عمر، ٢٠١٠، ٢٦):

ومن هذه المعايير التي تحدد نوع الخدمات العامة:

١. تصنيف الخدمات وفقاً للسلطة التي تقدم الخدمة

ضمن هذا المعيار يمكن تقسيم الخدمات على **الخدمات العامة المركزية** وهي الخدمات التي تقدمها الهيئات والمؤسسات التابعة للدولة والتي يتم تحديدها مركزياً (Strmecki, 2006, 69).

ومن مزايا هذا النظام أنه يستند إلى مبدأ العدالة في توفير الخدمات للمواطنين.

إلا أنه يعاب عليه ما يأتي (خطاب، ٢٠١٠، ٣-٤):

- إنه يقوم في مجمله على تجاهل رغبات الأفراد المتفاوتة من إقليم لآخر ومن منطقة لأخرى، إذ إنه يقوم على فرضية مقاس واحد يناسب جميع الأذواق.
- تختفي في الأنموذج المركزي فكرة المنافسة بين مقدمي الخدمة على أساس أنه ليس أمام المستهلك سوى الحصول على الخدمة من مقدم واحد.
- على الرغم من أن الأنموذج المركزي يستند إلى مبدأ العدالة في توفير الخدمة ،إلا أن الواقع العملي أثبت أن كثير من الخدمات العامة وتوفيرها يرتبط بعلاقات القوى وجماعات المصالح في المجالس التشريعية ،من دون تحقيق هدف العدالة المنشود.

أما النوع الثاني الخدمات العامة المحلية (اللامركزية) فهي الخدمات التي تندرج في نطاق المجتمعات المحلية وهي مستقلة عن القرارات العامة للسلطة المركزية لكنها تحت رقابتها (Strmecki, 2006, 70).

ويحمد لهذا النظام (خطاب، ٢٠١٠، ١٤):

- أنه يسمح للسلطات المحلية القيام بتوفير الخدمات العامة بما يتوافق مع اختيار الفرد.
- تقديم الخدمات والسلع العامة من خلال أنموذج اللامركزية الذي يسمح بإدخال حرية الاختيار والمنافسة بين ما يتم تقديمه من سلع وخدمات.

وفي المقابل فإن النظام اللامركزي يهمل قضية أساسية ،وهي إن بعض الخدمات العامة لا يمكن أن تقدم من خلال السلطات المحلية (كالدفاع والأمن مثلاً). كما إن زيادة قدرة المؤسسات المحلية أو الأفراد على المستوى المحلي قد يؤدي أحياناً إلى سوء استخدام تلك السلطة.

٢. تصنيف الخدمات تبعاً لطبيعة الجهة التي تقدم الخدمة

يتم تصنيف الخدمات العامة على وفق هذا المعيار إلى **خدمات إدارية** وهي (الصنف الأول) تتمثل في وزارات الدولة التقليدية التي تقوم على إدارة وتقديم مجموعة من الخدمات العامة ذات الطابع الجماعي مثل وزارة الداخلية، وزارة العدل، فضلاً عما يتبع هذه الإدارات وما يلحق بها من هيئات مستقلة ذات طابع إداري كالجنسية والجوازات والمحاكم (عمر، ٢٠١٠، ٢٧).

والصنف الثاني الخدمات الاقتصادية، وهي الخدمات التي تدعم الأنشطة المنتجة مباشرة ولها دور مهم في تعزيز رأس المال العام وتحقيق النمو الاقتصادي للبلد وتشمل الطرق والمطارات والنقل البحري وشبكات الصرف الصحي وقنوات المياه وشبكات لتوزيع المياه وشبكات الغاز والكهرباء (Torrisi, 2009, 15).

الخدمات الاجتماعية وهي الصنف الثالث والتي توصف بأنها مجموعة البرامج التي تقابل الاحتياجات الاجتماعية ،وتهدف إلى تأمين مستوى مناسب من الحياة لكافة أفراد وجماعات المجتمع وتحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي، وتشمل الصحة، التعليم، الإسكان، كذلك برامج الرعاية الاجتماعية من رعاية الأسرة والطفل وخدمات المسنين ومختلف البرامج لمساعدة المدارس والمستشفيات وبرامج المساعدة المالية والخدمات العامة للعمال (خليل، ٢٠١٠، ٢٠٧-٢٠٨).

ويضيف بعض الكتاب صنفاً رابعاً وهو الخدمات الترفيهية والتي توفر فوائد لمستخدميها سواء على المستوى الفردي أو الجماعي وتشمل خدمات المعلومات كالمكتبات والترفيه كالمراكز الرياضية والفنون ومرافق المجتمع الأخرى (Bramleg and Watkins, 2008, 7).

٣. تصنيف الخدمات العامة وفقاً لقابليتها على التجزئة

هناك **خدمات عامة** تقدمها الدولة **تكون غير قابلة للتجزئة** أي التقسيم إلى وحدات صغيرة توزع على الأفراد بحسب رغباتهم ،بل يجب أن تقدم للجميع ولا يستطيع أحد الأفراد رفض هذه الخدمة. مثل ذلك خدمات الأمن والدفاع والقضاء وبعض المشاريع العامة، هذه الخدمات يجب أن تقدم للجميع ولا يصلح نظام الثمن لتحديد أسعارها لكل فرد، لذلك تتبع الدولة نظام فرض الضرائب لتغطية النفقات اللازمة لتقديم هذه الخدمات. **أما النوع الثاني من الخدمات العامة فهي الخدمات القابلة للتجزئة**. وهي التي يمكن قبولها ورفضها من قبل المواطن، وبالتالي يمكن قياس مدى انتفاع الشخص منها، ومن ثم تحديد ثمن هذا الانتفاع، هذا الثمن يسمى الرسم، وعادةً تستخدمه الدولة بالأساس لتغطية نفقات الخدمات غير القابلة للتجزئة، مثال ذلك خدمات تصديق الوثائق والعقود ورسوم التقاضي في المحاكم ورسوم تسجيل الأموال العقارية والسيارات...الخ. وبعض هذه الخدمات يمكن أن يترك أمر تقديمها للقطاع الخاص كالنقل والمواصلات والتعليم والصحة. إلا أنه قد ترى الدولة أن بعض هذه الخدمات من الضرورة والأهمية بمكان بحيث تستلزم المصلحة العامة رفع هذه الخدمات إلى مستوى الخدمات غير القابلة للتجزئة، ومثال ذلك إلزامية التعليم ومجانيته والتأمين الصحي ... الخ (العبيدي، ٢٠١١، ٣٣).

مفهوم الفقر ومنهجيات قياسه

أولاً- مفهوم الفقر وأسبابه

الفقر هو حالة من الحرمان المادي التي تتمثل بمستوى المعيشة والحاجات الأساسية، فضلاً عن الجوانب النفسية للأبعاد الإنسانية متمثلة بالانعزال والتهميش والتمييز الاجتماعي والسياسي، وضعف القدرة على اتخاذ القرارات، ومواجهة الصدمات الداخلية والخارجية وعدم الشعور بالأمان، وهذا ما أفرزته سنوات ربع الأخير من القرن الماضي (النجفي وعبد المجيد، ٢٠١٠، ٣٩).

كما يعرف الفقر بأنه حالة من الحرمان من الحياة اللائقة التي ينبغي أن يعيشها الفرد أو المجتمع ،فالفقر لا يعني فقط الافتقار إلى ما هو ضروري لرفاه الفرد المادي، ولكنه يعني أيضا الحرمان من الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية مثل العيش حياة طويلة يتمتع فيها الفرد بالصحة والقدرة على الإبداع والتمتع بمستوى معيشي لائق وبالحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين (الليثي، ٢٠١١، ٦) .

أسباب الفقر (المضواح، ٢٠٠٨، ٤-٥):

١. عدم توافر الاستقرار السياسي إذ غالباً ما تؤدي السياسات الخاطئة والمتعمدة في بعض الدول إلى إثراء مناطق معينة وتهميش مناطق أخرى في ذلك البلد، فيظهر الفقر في هذه المناطق نتيجة عدم الاهتمام بتثقيفها من قبل السلطة الحاكمة نتيجة لأسباب سياسية، وذلك يؤدي إلى وقوع الكثير من أبناء المناطق المهمشة في براثن الفقر.
٢. البعد الاقتصادي ويتعلق بالتقلبات والتحديات وعدم استغلال الثروات والإمكانيات المتاحة بالشكل الصحيح.
٣. البعد الاجتماعي حيث يعد بيئة خصبة لظهور الفقر،لأنه يسهم بوضع خطوط حمراء في التعاطي مع معطيات الحياة ومواردها حيث يعد الفقراء أكثر تطفلاً على البيئة مما ينعكس سلباً على اختزال الموارد والإمكانات المتاحة ومن المشكلات المترتبة على هذه الأبعاد هو:

أ- تدني مستويات الدخل. ب- سوء التغذية. ج- انتشار الجريمة. د- قلة فرص التعليم. هـ- ارتفاع مستويات البطالة.

ثانياً - تطور المنهجيات الرئيسة لقياس الفقر

١. قياس الفقر المادي بالنقود

يحسب الفقر المادي مقاساً بالنقود من بيانات على مستوى الأسر مأخوذة من مسوح الدخل و/أو الإنفاق، وفي هذا الجانب يتركز الاهتمام على فقر الإنفاق (أو الاستهلاك)، وهو الأكثر شيوعاً والقياس الدقيق للفقر المادي مقاساً بالنقود في البلدان النامية. ويتأثر فقر الإنفاق بمتوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع (كلما ارتفع الانفاق، قل معدل الفقر، بفرض بقاء الظروف الأخرى على حالها)، كما يتأثر بخط الفقر (كلما ارتفع خط الفقر زادت نسبة الفقر، بفرض بقاء الظروف الأخرى على حالها). وكذلك يتأثر بتوزيع الإنفاق الاستهلاكي (كلما ارتفع معدل عدم المساواة في توزيع الإنفاق زاد معدل الفقر، بفرض بقاء الظروف الأخرى على حالها.

على المستوى الوطني يتألف خط الفقر من مكونين: مكون غذائي ومكون غير غذائي، ومجموع الاثنين يشكل خط الفقر الإجمالي. ويحسب عادة المكون الغذائي على أساس الاحتياجات الغذائية الموصى بها من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والمتمثلة في السعرات الحرارية والبروتين اللازم للحفاظ على عمل الوظائف الحيوية لجسم الإنسان بشكل طبيعي في بيئة معينة. وعادة ما يأخذ خط الفقر الغذائي في الاعتبار الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للأسرة موضع الدراسة اعتماداً على أعمار أعضائها وتكوينها بين الجنسين. كما يجب أن يأخذ خط الفقر الغذائي في الاعتبار الاختلافات بين الأقاليم في الأسعار النسبية، وأنماط الإنفاق، ومستويات النشاط، وكذلك حجم وتركيبة العمر للأسر الفقيرة، ويؤدي هذا إلى اختلاف مستوى خط الفقر المناسب بحسب مكان الإقامة وتركيب الأسرة موضع الدراسة (UNDP/ADR, 2011, 23).

٢. قياس الفقر المتعدد الأبعاد

يقيس دليل الفقر المتعدد الأبعاد أوجهاً مختلفة من الحرمان على المستوى الفردي في مجالات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة. وهو يستند إلى البيانات الدقيقة من مسوح الأسرة المعيشية، ولحسابه تؤخذ جميع المؤشرات المستخدمة من مسح واحد خلافاً لحساب دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة، إذ تؤخذ المؤشرات من مصادر مختلفة.

المنهجية

يحدد لكل فرد مجموعاً معيناً من النقاط وفقاً لأوجه حرمان أسرته في كل من المؤشرات العشر. والمجموع الأقصى من النقاط هو ١٠٠% وتحسب مؤشرات الأبعاد بالتساوي (وتكون النتيجة القصوى لكل بعد ٣٣.٣%). ولكل من بعدي الصحة والتعليم مؤشرات يساوي كل مؤشر منها ٥/٣ أي (١٦.٧%). أما بعد مستوى المعيشة فيشمل ستة مؤشرات ويساوي كل منها ٥/٩ أو (٥.٦%)(UNDP/HDR, 2011, 172).

وتحدد النقاط المرجعية على النحو الآتي:

- **التعليم:** وجود فرد في الأسرة لم يُنهِ خمس سنوات من الدراسة ووجود ولد واحد على الأقل في سن الدراسة (حتى الصف الثامن) وغير ملتحق بالمدرسة.
- **الصحة:** وجود فرد من الأسرة يعاني من سوء التغذية ووفاة ولد أو أكثر من أفراد الأسرة.
- **مستوى المعيشة:** مؤشرات مستوى المعيشة هي عدم الحصول على الكهرباء، وعدم الحصول على مياه الشرب النظيفة، وعدم الحصول على مرافق محسنة للصرف الصحي، واستخدام وقود "غير نظيف" للطهو (الروث أو الحطب أو الفحم)، والسكن في منزل أرضه تراب وعدم امتلاك سيارة أو شاحنة أو أي آلية مشابهة واقتناء وسيلة واحدة من هذه الوسائل على الأكثر (دراجة، دراجة نارية، مذياع، ثلاجة، هاتف، تلفاز) (UNDP/HDR, 2011, 172).

ولتحديد الفقر المتعدد الأبعاد، تجمع النقاط المسجلة في كل وجه من أوجه الحرمان والحصول على قياس الحرمان في الأسرة، الذي يرمز إليه بـ c. والحد الفاصل بين الفقير وغير الفقير هو ٣٣.٣%، أي ما يعادل ثلث المؤشرات المرجحة، فإذا كانت حصيلة c ٣٣.٣% أو أكثر، تكون الأسرة المعيشية (وكل أفرادها) في حالة فقر متعدد الأبعاد. أما الأسر التي تتراوح نقاطها بين ٢٠%-٣٣.٣% فتكون عرضة للوقوع في حالة الفقر المتعدد الأبعاد، وأما الأسر التي تبلغ نقاطها ٥٠% وأكثر فتكون في حالة فقر شديد متعدد الأبعاد.

وقيمة دليل الفقر المتعدد الأبعاد هو حاصل ضرب مقياسين: نسبة السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد إلى مجموع السكان وشدة الفقر (أو نطاقه).

ونسبة السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد H تساوي:

$$H = \frac{q}{n}$$

حيث q هو عدد السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد.

و n هو مجموع السكان .

وتبين شدة الفقر A متوسط نسبة المؤشرات المقاسة، التي تدل على حرمان السكان الفقراء. وفي حالة الأسر الفقيرة فقط تجمع نقاط الحرمان المسجلة وتقسم على مجموع عدد السكان الذين يعانون من الفقر:

$$A = \frac{\sum_{1}^{q} c}{q}$$

حيث c هو مجموع أوجه الحرمان التي يعاني منها الفقراء

(UNDP/HDR, 2011, 173)

علاقة الخدمات العامة بالفقر

تركز أغلب الدراسات على الفقر وعدم المساواة في الدخل على قيمة الدخل النقدي، وتبتعد عن قيمة الخدمات العامة وأن هذا الأمر يعطي صورة ناقصة ومضللة عن التوزيع الحقيقي للرفاه الاقتصادي في البلد. وفي البلدان المتقدمة فإن تحقيق دولة الرفاه يتمثل في تقديم تحويلات عينية مثل التأمين الصحي والتعليم وغيرها من الخدمات العامة كما إن عبء الضرائب المفروضة على الأسر والتي تمثل خصماً من دخلها القابل للتصرف به تنفقه الحكومة على الخدمات العامة.

إن الابتعاد عن قيمة الخدمات العامة يسهم في الإغفال عن مجموعة من السياسات الهامة التي لها آثاراً واسعة في مجال محاربة الفقر والحد من عدم المساواة في الدخل. وبالتالي يعد إدخال حسابات الدخل غير النقدي لقيمة الخدمات العامة التي تلقتها مختلف الأسر والأفراد ذات أهمية كبيرة (Aaberge, 2010, 1-2).

وتشير دراسات أخرى إلى أن الإمدادات الكافية من الخدمات والبنى التحتية تعد شرطاً لا غنى عنه لتحقيق التنمية الاقتصادية ،وهذه الأخيرة تسهم في الحد من الفقر. إن البلدان التي تعاني من خدمات البنى التحتية المتدهورة وغير الفعالة، ولها طرق وسكك حديدية وموانئ ذات نوعية رديئة واتصالات وتكنولوجيا المعلومات غير كافية وهذه تشكل العمود الفقري في أي بلد، فضلاً عن أن سكان المناطق الريفية يفتقرون إلى السكك الحديدية والموانئ وشبكات الري والاتصالات السلكية واللاسلكية والمياه النظيفة والصرف الصحي والطاقة والبنى التحتية الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم والخدمات المصرفية التجارية.

إن عدم وجود خدمات البنى التحتية الحديثة في هذه البلدان يشكل عائقاً أمام التنمية الاقتصادية، ومن ثم يشكل عائقاً رئيساً في الحد من الفقر (Jerome, 2011, 2).

ويفرض ضعف خدمات البنى التحتية تكاليف مرتفعة على تعاملات النشاط الاقتصادي، وهو الأمر الذي يخفض العائد على الاستثمار، ويحول دون حصول الفقراء وسكان الريف على وسائل الراحة الحديثة الأساسية (UNDP/ADR, 2011, 10).

ويذكر البروفيسور محمد يونس مؤسس بنك كرامين أن الفرد يعد متجاوزاً لمستوى الفقر إذا حققت أسرته عشرة مؤشرات، ومن بين هذه المؤشرات خمسة مرتبطة بالخدمات التي تحصل عليها الأسرة وهي (Yunus, 2006).

١. تعيش الأسرة في بيت يساوي ٢٥ ألف تكا (١ دولار= ٦٤.٣٢٨ تكا) أو أن المنزل له سقف من العاج وينام كل فرد على سرير بدلاً من النوم على الأرضية **(خدمات المسكن)**.
٢. أعضاء الأسرة يشربون مياه نقية من مياه الأنابيب أو مياه مغلية أو منقاة باستخدام أقراص التنقية **(خدمات المياه الصالحة للشرب)**.
٣. كل الأطفال في الأسرة فوق سن السادسة يذهبون إلى المدرسة **(خدمات التعليم)**.
٤. تستخدم الأسرة مرافق صحية **(خدمات الصرف الصحي)**.
٥. تستطيع الأسرة العناية بالصحة، فإذا أصيب أحد أفرادها بالمرض تستطيع الأسرة أن تتخذ كل الخطوات للعناية بصحة **(خدمات الصحة)**.

إذن تسهم الخدمات العامة في تخفيض أو زيادة الفقر بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال الآتي:

إذ إن للخدمات التعليمية تأثيراً كبيراً على فقر الأفراد من خلال تأثيره على الدخل إذ إن زيادة التعليم تسهم في رفع إنتاجية الفرد، ويفضل أرباب الأعمال دائماً الناس الأكثر تعلماً، وإن الاستثمار في الخدمات التعليمية لاسيما بناء المدارس الأساسية أو الثانوية يجلب عائدات أعلى في كثير من البلدان.

وإن الفرد الفقير جداً في الدول النامية يعاني من مستويات تعليم منخفضة عادة والبعض الآخر لا يصل إلى التعليم الأساسي، أو قد لا يكمل التعليم الأساسي والذي يشكل عامل حسم لتخفيض الفقر (Berg, 2008, 3-4).

كما تعد خدمات الرعاية الصحية محوراً أساسياً في حياة الفقراء، وإن ضعف جهاز المناعة يخفض القدرة على محاربة الاحتياجات الغذائية فيولد ذلك سوء التغذية وانخفاض قدرة الأفراد على الإنتاجية والدخل، كما إن انخفاض توفر الرعاية الصحية يترك الأسرة ذات الدخل المنخفض في وضع أسوأ مما هو عليه بسبب تكاليف الرعاية الصحية (Grant, 2005,12).

إن الخدمات البيئية والتي تضم مجموعة من الخدمات والتي تقدم عادة من قبل الحكومات المحلية بما في ذلك جمع النفايات والتخلص منها وتنظيف الشوارع وصيانة الحدائق والمساحات المفتوحة (Bramley and Watkins, 2008, 23).

إن تقديم هذه الخدمات بصورة متدنية يؤدي إلى تعرض الفقراء للخطر، إذ أوضحت المسوح العلمية في جميع أنحاء العالم أن الفقراء هم أول من يتأثر بتدهور الخدمات البيئية، إذ يعد التدهور البيئي ومنها التلوث من أهم العوامل المؤثرة على صحة الأفراد لاسيما في المجتمعات الريفية، وإن حوالي ٢٠ % من الأمراض التي تصيب الأفراد وبشكل رئيس الفقراء تعود إلى أسباب بيئية (حكيمة وفضيلة، ٢٠٠٨، ٥).

فضلاً عن ذلك فإن عدم توافر خدمات الصرف الصحي يؤثر على صحة الإنسان من خلال التأثير على البيئة الطبيعية والمادية والاجتماعية التي تحيط بالأفراد والأسر، وإن أغلب الوفيات تكثر غالباً عندما ينتشر الحرمان من خدمات الصرف الصحي . (UNDP/HDR, 2011, 50-51)

ويشكل السكن واحداً من أكبر نفقات ميزانية الأسرة، فتكاليف الإسكان تعمل على مزاحمة غيرها من فقرات ميزانية الأسرة من الضروريات، وتؤدي إلى عدم كفاية الدخل ومن ثم الفقر، كما يرتبط مكان السكن بالفقر عندما يكون السكن في منطقة أو حي يتركز فيها الفقر من خلال عدم توافر الأسواق أو الخدمات الأخرى في المنطقة، كما إن وضع المسكن يترك أثره على الأسرة إذ كان لا يلبي المسكن احتياجات الأسرة ،فهو غير صحي والتهوية غير كافية، ويتصف بالازدحام لصغر حجمه مقارنة مع عدد أفراد الأسرة وتنقصه الخدمات وبحاجة للصيانة، كما إنه بحاجة لإضافات أخرى (الاغا وأبو مدالله، ٢٠١١، ٨٤٧-٨٤٨). ويمكن الحد من الفقر عن طريق تنفيذ عدد من سياسات الإسكان والتي منها خفض تكاليف السكن عن طريق المساعدة في استئجار المساكن المؤجرة من القطاع الخاص أو تقديم الدعم للمساكن الاجتماعية، أو تقديم المساعدات إلى الأسر ذات الدخل المنخفض للحصول على مساكن، فضلاً عن بناء المجمعات السكنية، وهذه تسهم بشكل مباشر في تخفيض حدة الفقر (ONPHA, 2008, 4-5).

وتشمل مشاريع النقل الطرق السريعة والمطارات والموانئ والسكك الحديدية، إن تحسين هذه المشاريع، لاسيما في المناطق الريفية، يعمل على تحسين فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وبالتالي توفر فوائد كبيرة للأسر في البلدان ذات الدخل المنخفض

وخاصة الأكثر فقراً، وإن آليات تخفيض الفقر يمكن أن تختلف تماماً عبر تحسين الكثير من هذه المشاريع (Jerome, 2011, 13-14).

فضلاً عما سبق يسهم توفر الكهرباء في تحسين مستوى الالتحاق بالمدارس والتحصيل العلمي. وتحسين الإنارة يسمح بإطالة الوقت المخصص للدراسة، ووصول الكهرباء إلى المنازل والمدارس يتيح قضاء وقت أطول في المدرسة ويمنح للأطفال والكبار تخصيص مزيداً من الوقت للقراءة، ومن فوائد الكهرباء وأنواع الوقود الحديثة الأخرى تقصير الوقت الذي يهدره السكان في جمع بدائل الوقود الأخرى (UNDP/HDR, 2011, 54-55).

كما إن للكهرباء دوراً كبيراً في التأثير على تقنيات العمل والمشاريع، وتحتاج الأسرة الكهرباء بشكل يومي، وتشير أغلب الدراسات التي أجريت على دول مثل الصين والفلبين وبنغلادش وباكستان وبيرو وفيتنام إلى أن تطوير قطاع الكهرباء يسهم في تخفيض الفقر، كما أثبتت دراسة في اندونيسيا أن تحسين الكهرباء بمقدار ١٠% (بما في ذلك كهربة المناطق الريفية) رفع دخل الفقراء بنحو ٢ % (Jerome, 2011, 6).

تأثير الخدمات العامة في الفقر في العراق

أولاً- نظرة على الواقع الخدمي في العراق

مرَّ العراق بتغيرات سياسية كثيرة كان لها الأثر البالغ في اقتصاده ،ومن ثم الحالة الاجتماعية وشمل ذلك البيئة المحيطة من خدمات كافة. ولأجل الوقوف على واقع الخدمات العامة سيتم الاعتماد على بعض المؤشرات لهذه الخدمات الأساسية من خلال درجة المحرومية والمقصود بدرجة المحرومية هي قياس ما يتحقق من حرمان فعلي من الحاجات الأساسية وليس على قياس الدخل المتاح للحصول على هذه الحاجات ،ويعني أن الدليل لا يقتصر على الحاجات الأساسية التي تشترى، وإنما يشمل أيضاً الحاجات الأساسية الأخرى التي لا يمكن الحصول عليها مقابل المال فقط. كالأمان الشخصي والخلو من الأمراض وتوفر الخدمات وغيرها (كما سبق ذكره في المبحث الثاني). أي يمكن اعتبار الأسرة محرومة، وإن كان مستوى دخلها مقبولاً، كما هي الحال بالنسبة للحرمان من خدمات البنى التحتية كالماء والكهرباء والصرف الصحي الناتج عن نقص أو عدم توافر الخدمات (جعفر، ٢٠١٠، ٣). ومن بين هذه الخدمات:

١. البنى التحتية

وتشمل قطاع النقل والاتصالات وشبكات النقل البري والبحري والجوي والكهرباء والغاز وغيرها. ومن خلال الجدول (١) نلاحظ أن أعلى درجة حرمان من البنى التحتية كانت في محافظة ميسان بواقع ٨٧.٩% وأقل محافظة حرماناً هي محافظة دهوك بنسبة حرمان ٣٠.٢%.

الجدول ١: نسبة الحرمان من خدمات البنى التحتية بحسب المحافظة لعام ٢٠٠٧ (%للأسر)

دهوك	نينوى	سليمانية	كركوك	أربيل	ديالى	الأنبار	بغداد	بابل
٣٠.٢	٥٥.٣	٣٥.٦	٦١.٨	٣٢.٩	٨٣.٨	٤٨.٢	٣٤.٣	٧٤.٧
كربلاء	واسط	صلاح الدين	النجف	القادسية	المثنى	ذي قار	ميسان	البصرة
٥٩.٥	٥٩.٦	٧٢.٣	٤٠.٥	٦٣.٥	٦٣.٤	٧٤.٧	٨٧.٩	٦٦.٤

المصدر: علاء الدين جعفر، ٢٠١٠، السكان ودرجة المحرومية في المحافظات، قسم الدراسات والبحوث، وزارة التخطيط، ص ٤.

ويعد قطاع البنى التحتية ومنها النقل من القطاعات المهمة في الاقتصاد العراقي، وأهمية هذا القطاع تتجسد في التأثير المباشر واليومي لأنشطته على حياة المواطنين، فالمواطن بحاجة إلى التنقل والاتصال لإنجاز عمله وقضاء أشغاله اليومية وفعالياته الأخرى المختلفة، فضلاً عن العلاقة التشابكية الوثيقة لقطاع النقل والاتصالات مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وتأثيره المباشر والكبير على التكامل الاقتصادي للبلد .

ويواجه قطاع النقل في العراق عددا من المشاكل منها (وزارة التخطيط، ٢٠٠٩، ٩٦):

١. محدودية التخصيصات الاستثمارية.
٢. استمرار الوضع الأمني غير المستقر في بعض المدن والمحافظات واستمرار القطوعات والحواجز الأمنية في الشوارع العامة والفرعية.
٣. محدودية اسطول النقل العام بالحافلات في المدن ولما بينها.
٤. الترهل الكبير في الجهاز الإداري والتشغيلي لنشاط النقل العام وأثره في تدني مستوى الأداء.
٥. وجود قطاع خاص غير منظم يستخدم مركبات دون المواصفات المطلوبة وملوثة لبيئة المدن.

أما قطاع الاتصالات فله مشاكله الخاصة تتمثل بما يأتي (وزارة التخطيط، ٢٠٠٩، ١٠٨):

١. تعذر القيام بأعمال الصيانة للشبكة الهاتفية الأرضية في المناطق الساخنة.
٢. انهيار البنية التحتية لشبكة الاتصالات وتقادم أجهزتها.
٣. انخفاض نسب التنفيذ من التخصيصات لهذا النشاط.

٢. الخدمات التعليمية

التزمت جميع الأنظمة السياسية في العراق بمبدأ توفير فرص التعليم وبشكل متساوٍ لجميع العراقيين، لما تدركه الدولة من أهمية التعليم للنهوض بواقع الدول وتطورها. وقد تعرض التعليم في العراق إلى تدهور طال جميع مرافق العملية التعليمية، ومن الجدول (٢) نلاحظ نسب الحرمان من الخدمات التعليمية، إذ بلغت محافظة الأنبار أقل نسبة حرمان وهي، ١٥.١% ،بينما بلغت محافظة ميسان أعلى نسبة حرمان والتي كانت ٥١.٧%.

الجدول ٢: نسبة الحرمان من الخدمات التعليمية وبحسب المحافظة لعام ٢٠٠٧ (%للأسر)

دهوك	نينوى	سليمانية	كركوك	أربيل	ديالى	الأنبار	بغداد	بابل
٤٠.٤	٣٠.٨	٢٩.٨	٢٢.٢	٣٣.٧	١٦.٤	١٥.١	١٦.٧	٤٠.٣
كربلاء	واسط	صلاح الدين	النجف	القادسية	المثنى	ذي قار	ميسان	البصرة
٥٢.١	٣٢.٧	٣٣.٦	٣٨.٦	٣٩.٣	٤٦.٣	٣٥.٨	٥١.٧	٢١.٦

المصدر: علاء الدين جعفر، ٢٠١٠، السكان ودرجة المحرومية في المحافظات، قسم الدراسات والبحوث، وزارة التخطيط، ص ٤.

ويواجه التعليم في العراق مجموعة من التحديات منها (وزارة التخطيط، ٢٠٠٩، ١٢١-١٢):

١. ارتفاع معدلات الأمية في العراق ارتفاعاً ملحوظاً خلال العقدين الآخرين.
٢. العجز الكبير في الأبنية المدرسية.

٣. ضعف فرص التعليم المتاحة.
٤. محدودية التمويل الكافي لإتمام متطلبات الإصلاح الشامل.
٥. ضعف قدرات الملاكات الإدارية والتعليمية الناجم عن قلة مواكبتهم للمستجدات والتطورات الهائلة في ميدان مهنهم وتخصصاتهم.
٦. تدني نوعية التعليم.
٧. ضعف المواءمة والتنسيق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

٣. الخدمات الصحية

تعد الأوضاع الصحية في العراق واحدة من أسوأ الأوضاع في المنطقة، وقد أظهرت مقارنة المؤشرات في السنوات العشرين الأخيرة أن الوضع الصحي قد تدهور بشكل خطير، كما يشير مسح الأحوال المعيشية ٢٠٠٤ إلى أن ترتيب العراق يأتي متدنياً مقارنة مع دول الشرق الأوسط الأخرى فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية الصادرة عن الأمم المتحدة، ويظهر جدول الحرمان من الحاجات الأساسية لقطاع الصحة أن أعلى محافظة محرومة أسرها من الخدمات الصحية هي محافظة ميسان بنسبة حرمان ٥٣.١% وأقل محافظة الأنبار بنسبة حرمان لا تتجاوز ١٥.٨%.

الجدول ٣: نسبة الحرمان من الخدمات الصحية بحسب المحافظة لعام ٢٠٠٧ (%للأسر)

دهوك	نينوى	سليمانية	كركوك	أربيل	ديالى	الأنبار	بغداد	بابل
٣٩.٨	٢٨.١	٢٩.٢	٣٩.٢	٣٨	٣٠.٣	١٥.٨	٢١	٢٣
كربلاء	واسط	صلاح الدين	النجف	القادسية	المثنى	ذي قار	ميسان	البصرة
١٣.١	٣٧.٣	٢١.٧	١٨.٤	٣٩	٢٦.١	٢٦.٤	٥٣.١	٢٧.٢

المصدر: علاء الدين جعفر، ٢٠١٠، السكان ودرجة المحرومية في المحافظات، قسم الدراسات والبحوث، وزارة التخطيط، ص ٤.

ومن المشاكل التي تواجه هذا القطاع (وزارة التخطيط، ٢٠٠٩، ١٢٥-١٢٦):

١. محدودية الموارد المخصصة للقطاع الصحي.
٢. النقص الكبير في إعداد المؤسسات الصحية (المستشفيات والمراكز الصحية والفرعية...).
٣. النقص في الملاكات الصحية والطبية وفي عدد المؤسسات التي تقدم الخدمات الصحية.
٤. التدمير الكبير للبنى التحتية للقطاع الصحي.
٥. عدم وجود توزيع عادل للخدمات الصحية بين المحافظات وبين الحضر والريف.
٦. محدودية دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية.

٤. خدمات السكن

السكن الملائم حق من حقوق الإنسان وحاجة أساسية له، ويجب تمكينه من الحصول عليه في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء ضمن بيئة صحية وصالحة متكاملة الخدمات والمرافق، وهذا ما أقرته المواثيق الدولية والدساتير الوطنية ومنها الدستور العراقي.

وتبلغ نسبة الحرمان من خدمات السكن بحسب الجدول (٤) في محافظة القادسية ٤٦.٥% وهي الأعلى من بين ثمانية عشرة محافظة، أما أقل محافظة حرماناً هي محافظة الأنبار بنسبة ٣.٩%.

الجدول ٤: نسبة الحرمان من خدمات السكن بحسب المحافظة لعام ٢٠٠٧ (%للأسر)

دهوك	نينوى	سليمانية	كركوك	أربيل	ديالى	الأنبار	بغداد	بابل
٣٠.٤	٢٣.١	٣٥	١٣.٥	٣١.١	١٨.٣	٣.٩	٢٨.٢	٣٥.١
كربلاء	واسط	صلاح الدين	النجف	القادسية	المثنى	ذي قار	ميسان	البصرة
٣٩	٣٤.٥	٢١	٣٣	٤٦.٥	٣٩.١	٤٥.٢	٤٤.٥	٢٥.٥

المصدر: علاء الدين جعفر، ٢٠١٠، السكان ودرجة المحرومية في المحافظات، قسم الدراسات والبحوث، وزارة التخطيط، ص ٤.

ويطفو على سطح هذا القطاع العديد من المشاكل منها (وزارة التخطيط، ٢٠٠٩، ١٣٠):

١- عجز سكني كبير حيث هناك:
- الحاجة إلى حوالي (٢) مليون وحدة سكنية في المناطق الحضرية.
- الحاجة إلى تجديد وإعادة تطوير معظم الرصيد السكني في المناطق الريفية.
- تدهور الرصيد السكني لمحدودية الإمكانات ونقص الاستثمار في صيانة المساكن.

٢- مشكلة كبيرة في الأرض السكنية المتاحة من حيث:
- نقص حاد في الأراضي الصالحة للبناء في المناطق الحضرية وخاصة المدن الكبرى.
- عدم وجود نظام مستدام لإدارة الأراضي السكنية الذي يحول الأراضي بشكل منظم لهذا الغرض.
- غياب آلية ونظام لتأمين الأراضي السكنية لمطوريها من الشركات والأفراد في القطاع الخاص.

٣- محدودية رؤوس الأموال المتاحة لتحويل الإسكان سواء من قبل الموازنة الاتحادية للدولة أو من قبل الجهاز المصرفي.

٤- محدودية عدد المستثمرين والشركات في القطاع السكني وبالذات الموجهة لخدمة فئات الدخل المنخفض والمتوسط.

٥- تفاقم مشكلة العشوائيات والمتجاوزين حتى داخل المدن الرئيسة وعدم وجود إجراءات جدية لإيقاف هذه الظاهرة.

٦- تدهور كبير وتدني البيئة السكنية في مراكز المدن والأحياء القديمة.

٧- عدم اكتمال الهيكل القانوني والتنظيمي الذي يحكم استثمار القطاع الخاص في السكن.

٨- ارتفاع عدد الأسر غير القادرة على تأمين سكن لائق.

٩- محدودية الصرف من المواد الإنشائية المنتجة محلياً والمستوردة بمواصفات جيدة مقارنة بالحاجة المتوقعة في حال المباشرة ببرنامج سكني طموح.

٥. خدمات البلدية (البيئة)

وتشتمل على ثلاث خدمات ضمن إطار البحث وهي:

أ. السكان المخدومون بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب:

وهم السكان الذين تصلهم المياه الصالحة للشرب من شبكات توزيع المياه المنتجة من دوائر الماء الحكومية حصراً، وهي المسؤولة عن التجهيز. ويوضح الجدول (٥) أن أعلى

محافظة مشمول سكانها بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب هي محافظة كربلاء بنسبة ٩٠.٧%، وأدنى محافظة هي ديالى بنسبة شمول ٥٠.٦%.

ومن المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع (وزارة التخطيط، ٢٠١١، ١٦):

١- شحة المياه الخام من المصدر المائي. ٢- تلوث مياه المصدر. ٣- قدم الشبكات وضعفها. ٤- ضعف الصيانة وعدم الإدامة. ٥- شحة الأدوات الاحتياطية والمواد الأولية. ٦- قلة الكادر الفني والإداري. ٧- شحة وتذبذب الطاقة الكهربائية اللازمة للتشغيل. ٨- ضعف الوعي لدى المواطنين بترشيد الاستهلاك.

ب. السكان المخدومون بشبكات المجاري (شبكات الصرف الصحي):

هي كافة التمديدات والتجهيزات المستخدمة لجمع ونقل وإيصال مخلفات مياه الصرف الصحي إلى مواقع المعالج أو التصريف، وتشمل الأنابيب وخزانات الجمع ومحطات الضخ ومنهولات وحمامات التهوية وغيرها.

ومن خلال الجدول (٥) يتضح أن أعلى محافظة مشمولة بشبكات المجاري هي محافظة السليمانية بنسبة ٦٣.٧% وأقل محافظة مشمول سكانها بهذه الخدمة هي محافظتي كركوك والمثنى بنسبة ١% لكل منهما.

ومن مشاكل هذا القطاع (وزارة التخطيط، ٢٠٠٩، ١١٤):

١. وجود عجز كبير في نسبة تغطية السكان الحضر وانعدام التغطية بشكل كامل في المناطق الريفية.
٢. تقادم عمر شبكات الصرف الصحي القائمة حالياً وحاجتها إلى الإدامة والتطوير.
٣. التلوث البيئي الخطير الناجم عن تصريف مياه غير معالجة إلى مصادر الموارد المائية وخاصة اختلاط مياه الصرف الصحي بشبكات مياه الشرب القريبة من مآخذ مشاريع مياه الشرب.
٤. عزوف القوى العاملة الماهرة وغير الماهرة للعمل في مجال الصرف الصحي لاعتبارات اجتماعية.
٥. التوسع الأفقي المستمر والكبير في المدن والقصبات العراقية مما يعظم من كلفة تقديم هذه الخدمة من جهة ويعرقل زيادة نسبة التغطية.

ت. السكان المخدومون بخدمة جمع النفايات:

النفايات هي المخلفات التي تحتوي على مواد سامة أو تركيزات عالية من المواد ذات القابلية على الاحتراق أو الانفجار أو التفاعل أو التآكل والتي تؤثر على صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات أو البيئة سواء بمفردها أو عند اتصالها بمواد أخرى، تعد محافظة السليمانية أكبر نسبة مشمولة بخدمة جمع النفايات بنسبة ٨٣.٦%، في حين كان نصيب محافظة القادسية الأدنى من محافظات العراق بنسبة ٣٨.٢%.

ومن المشاكل التي يعانيها هذا القطاع (وزارة التخطيط، ٢٠١١، ٣٣):

١- قلة الآليات (كابسات ... الخ). ٢- ضعف صيانة الآليات وعدم إدامتها.
٣- شحة المواد الاحتياطية. ٤- قلة التخصيصات المالية.
٥- قلة العاملين وقلة أجورهم. ٦- قلة توفر المستلزمات المخصصة لجمع النفايات
٧- ضعف الوعي البيئي.

الجدول ٥: بعض خدمات البلدية بحسب المحافظات في العراق لسنة ٢٠٠٧

المحافظة	نسبة السكان المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب %	نسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري %	نسبة السكان المخدومين بخدمة جمع النفايات %
دهوك	٨٥.٩٥	٣٦.٤	٧٧.٣
نينوى	٧٦.٣	٨.٨	٦٦.٨
سليمانية	٨٣.٨	٦٣.٧	٨٣.٦
كركوك	٨٥.٨	١	٥٦.٦
اربيل	٨١.٩	٢٠	٨١.١
ديالى	٥٠.٦	٤	٤٢.٦
الانبار	٧٩.٩	٧	٤٦.٢
بغداد	٨٢.٠٥	٤٢	٧٠.٦
بابل	٦٩.٤	٣.٥	٤٣.٢
كربلاء	٩٠.٧	٢٢	٦٢.٦
واسط	٨١.٢	٢	٥١.٣
صلاح الدين	٥٣	٢٠	٤٥.٨
النجف	٨٥.٧	١٣	٧٠.٣
القادسية	٧٣.٥	٢٧	٣٨.٢
المثنى	٦٨.٦	١	٤٤.١
ذي قار	٧٢.٦	٣	٥١.٨
ميسان	٨٢.٢	٦	٦٢.٢
البصرة	٦٨	٤٠	٧٤.٤

المصدر:

١. وزارة التخطيط، (٢٠٠٩)، تقرير الإحصاءات البيئية للعراق لسنة ٢٠٠٨، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء البيئة.

٢.وزارة التخطيط، (٢٠١١)، المسح البيئي في العراق، لسنة ٢٠١٠.

ثانياً- ملامح الفقر في العراق

أصبح معروفاً أن الظروف والتغيرات في أوضاع العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية تركت أثراً كبيراً في الفقر في العراق شمل جميع محافظاته، وعلى وفق تقدير خط الفقر في العراق الذي نفذ مسحاً اجتماعياً واقتصادياً واسعاً في عام ٢٠٠٧، ويعكس مفهوم خط الفقر مستوى محدداً للرفاه، أي استخدام طريقة كلفة الحاجات الأساسية، التي يسود استخدامها إقليمياً ودولياً وكالآتي:

خط الفقر = كلفة الحاجات الأساسية + كلفة تغطية الحاجات الأساسية غير الغذائية

وتم احتساب كلفة الاحتياجات الغذائية الأساسية (٣٤٢٥٠ / ديناراً/ فرد/ شهر)، مع كلفة الاحتياجات غير الغذائية الأساسية (٤٢٦٤٦ ديناراً/ فرد/ شهر). وبذلك يكون خط الفقر في العراق مساوياً (٧٦٨٩٦ ديناراً/ فرد/ شهر) وذلك بناءً على أسعار عام ٢٠٠٧.

أما حجم الفقر فيمثل نسبة الأفراد الذي يقعون تحت مستوى خط الفقر، أي نسبة الأفراد الذين لا يستطيعون تأمين حاجاتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية.

وقد قدرت قيمة حجم الفقر على مستوى العراق بـ ٢٢.٩% ،أي إن ما بين ربع السكان وخمسهم يستهلك دون خط الفقر.

وتختلف محافظات العراق في مستوى حجم الفقر ،ففي حين يعد أكثر من ٤٠% من سكان بعض المحافظات فقراء (في المثنى ٤٩% وفي بابل ٤١% وفي صلاح الدين ٤٠%) فإن هناك محافظات أخرى تقل فيها نسبة الفقراء عن ١٠% (في دهوك ٩% وفي أربيل ٣% وفي السليمانية ٣%)، (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٩، ٦-١٠).

الجدول ٦: معدلات الفقر في العراق حسب المحافظة لعام ٢٠٠٧ (%)

دهوك	نينوى	سليمانية	كركوك	اربيل	ديالى	الانبار	بغداد	بابل
٩	٢٣	٣	١١	٣	٣٤	٢١	١٣	٤١
كربلاء	واسط	صلاح الدين	النجف	القادسية	المثنى	ذي قار	ميسان	البصرة
٣٧	٣٦	٤٠	٢٥	٣٥	٤٩	٣٤	٢٧	٣٤

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، (٢٠٠٩)، تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق.

ثالثاً- تقدير دور الخدمات العامة في التأثير في الفقر في العراق

لغرض تحديد دور الخدمات العامة في تأثيرها في الفقر فقد تم اعتماد أنموذج الانحدار المتعدد لمحافظات العراق الثمانية عشرة (مقطع عرضي) لعام ٢٠٠٧، وهو العام الذي تم إجراء مسح للفقر فيه، وينطلق الأنموذج من فرضية البحث أن للخدمات العامة دوراً في تخفيض الفقر في العراق. وعلى وفق المؤشرات السابقة والتي تم عرضها، وهي درجة الحرمان من الخدمات العامة والتي كلما ترتفع درجة الحرمان من الخدمات العامة بالنسبة للمحافظة ترتفع معها معدلات الفقر، أي إن العلاقة طردية بينهما وكالآتي:

$$Pov= b_o + b_1 inf + b_2 edu + b_3 hel + b_4 hos$$

إذ إن:

Pov: معدل الفقر لكل محافظة من محافظات العراق لعام ٢٠٠٧ جدول (٦).
inf: درجة الحرمان من خدمات البنى التحتية لكل محافظة لعام ٢٠٠٧ جدول (١).
edu: درجة الحرمان من الخدمات التعليمية لكل محافظة لعام ٢٠٠٧ جدول (٢).
hel: درجة الحرمان من الخدمات الصحية لكل محافظة لعام ٢٠٠٧ جدول (٣).
hos: درجة الحرمان من خدمات السكن لكل محافظة لعام ٢٠٠٧ جدول (٤).

وبعد إجراء عملية التقدير والاختبار ظهرت النتائج الآتية:

Pov=-0.0141 + 0.579 inf + 0.213 edu - 0.640 hel + 0.193 hos

t* = (5.4) (0.84) (-3.35) (0.75)

R^2 = 76.5% F= 10.56 D.W = 1.79

من خلال النتائج السابقة يتبين معنوية الأنموذج من خلال اختبار F بقيمة ١٠.٥٦، وإن هذه المتغيرات الأربعة قد فسرت ٧٦.٥% من المتغير المعتمد وهو الفقر، أي إن الفقر يعتمد على توافر الخدمات بنسبة كبيرة. أما فيما يتعلق بتأثير كل متغير فيظهر أن خدمات البنى التحتية لها تأثير معنوي في الفقر، أي كلما زادت درجة الحرمان من البنى التحتية زاد من معدل الفقر والعكس صحيح، أي إنه مع توافر البنى التحتية والتي تشكل القسم الأكبر من الخدمات العامة والتي لها علاقة قوية مع بقية الخدمات ينخفض معدل الفقر، ويظهر ذلك من خلال قيمة المَعْلَمَة ٠.٥٧٩ والتي تدعمها قيمة t المحتسبة ٥.٤، وتفسير ذلك أنه مع زيادة درجة الحرمان من خدمات البنى التحتية بنقطة مئوية واحدة يزداد الفقر بـ

٠.٥٧٩ % أي تقريباً نصف نقطة مئوية، والعكس صحيح أنه مع انخفاض درجة حرمان الخدمات البنى التحتية بدرجة مئوية ينخفض الفقر بنصف درجة مئوية في العراق.

أما متغير الخدمات التعليمية فأظهرت النتائج أن له أيضاً تأثير موجب ولكن بمعنوية منخفضة من خلال قيمة t المحتسبة وهي ٠.٨٤، وهذا يدل على أنه مع زيادة درجة الحرمان من الخدمات التعليمية بدرجة مئوية واحدة يزداد معدل الفقر بمقدار ٠.٢%، أي إن ذلك يقابل انخفاض درجة الحرمان من الخدمات التعليمية (توافر خدمات التعليم) بدرجة مئوية يؤدي إلى تخفيض خُمُس درجة مئوية من الفقر ٠.٢%.

وكان للخدمات الصحية تأثير مخالف، وذلك لظهور قيمة المعلمة بإشارة سالبة وهي ٠.٦٤-، إذ إن انخفاض درجة الحرمان من الخدمات الصحية (توافر الخدمات الصحية) قد لا يخفض بالضرورة معدل الفقر، وذلك لأن الطلب على الخدمات الصحية غير مرن، إذ يزداد انفاق الفرد مع تزايد الخدمات الصحية وكذلك قد يكون أيضاً بسبب ارتفاع مؤشر الأسعار في المحافظة، وذلك واضح من خلال المحافظات الشمالية (أربيل، دهوك، سليمانية) إذ ينخفض معدل الفقر في هذه المحافظات، ومع توافر الخدمات الصحية يرتفع متوسط انفاق الفرد فيها بسبب تزايد مؤشر الأسعار، إذ يبلغ متوسط انفاق الفرد في هذه المحافات أكثر من ٥٠٠٠/ دينار/ فرد/ شهر في حين لا يتجاوز في باقي المحافظات ٣٠٠٠/ دينار/ فرد/ شهر، وذلك بحسب المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في العراق لعام ٢٠٠٧.

ولخدمات السكن دور مهم في تخفيض أو زيادة الفقر، فزيادة درجة الحرمان من خدمات السكن بمقدار نقطة مئوية يؤدي إلى زيادة معدل الفقر بمقدار ٠.٢%، وتبقى العلاقة طردية أيضاً على الرغم من انخفاض قيمة t المحتسبة بمقدار ٠.٧٥.

ويمكن القول إن زيادة درجة الحرمان من خدمات السكن والبنى التحتية والخدمات الصحية بنقطة مئوية لكل منهم يعمل على زيادة معدل الفقر بمقدار ١% تقريباً، من خلال جمع قيمة المعلمات، وإن تخفيض درجة الحرمان (أي توفير الخدمات) بنقطة مئوية لكل منهم يعمل على تخفيض الفقر بنسبة ١% تقريباً.

أما الأنموذج الثاني فقد تم فيه الاعتماد على الخدمات المقدمة من البلدية فقط (الخدمات البيئية)، وتم تقسيمها على ثلاثة متغيرات مستقلة ،وهي (نسبة السكان المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب، نسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري، نسبة السكان المخدومين بخدمة جمع النفايات) وإنه مع تزايد نسبة السكان الذين يحصلون على هذه الخدمات فإن معدل الفقر ينخفض، والعكس صحيح فإنه مع انخفاض معدل حصول السكان على هذه الخدمات يرتفع معدل الفقر ومعادلة التقدير على النحو الآتي:

$$\mathbf{Pov = b_0 + b_1pw + b_2ss + b_3wcs}$$

إذ إن:

Pov: معدل الفقر لكل محافظة من محافظات العراق لعام ٢٠٠٧.

pw: نسبة السكان المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب لكل محافظة من محافظات العراق لعام ٢٠٠٧ جدول (٥).

ss: نسبة السكان المخدومين بشبكات توزيع المجاري لكل محافظة من محافظات العراق لعام ٢٠٠٧ جدول (٥).

wcs: نسبة السكان المخدومين بخدمة جمع النفايات لكل محافظة من محافظات العراق لعام ٢٠٠٧ جدول (٥).

وكانت نتائج التقدير على النحو الآتي:

Pov = 0.758 – 0.574 – 0.279 – 0.0074

t* = (2.27) (1.67) (0.38)

R^2= 45.9% F= 3.95 D.W= 0.54

وجاءت نتائج هذه المعادلة متوافقة مع منطق فرضية البحث، وهي أنه مع توافر الخدمات العامة (ومنها خدمات البلدية) ينخفض معدل الفقر.

من خلال المعادلة يظهر معنوية الأنموذج من خلال قيمة F المحتسبة البالغة ٣.٩٥ وهي أعلى من الجدولية، كما إن معامل التحديد بلغ ٤٥.٩%، أي إن الخدمات المقدمة من البلدية فسرت ٤٥.٤% من معدل الفقر، وهذا منطقي فبقية التأثير يرجع إلى الخدمات السابقة.

أي إن زيادة حصول السكان على المياه الصالحة للشرب، وخدمات المجاري وخدمة جمع النفايات تخفض معدل الفقر، فبالنسبة للمتغير الأول وهو نسبة حصول السكان على المياه الصالحة للشرب، فإن زيادة نقطة مئوية واحدة من هذا المتغير يؤدي إلى تخفيض معدل الفقر بنسبة نصف نقطة مئوية تقريباً.

أما المتغير الثاني والثالث فتبين المعادلة أنه مع زيادة نسبة حصول السكان على خدمات المجاري وخدمة جمع النفايات فإن معدل الفقر ينخفض، وذلك من خلال قيمة المعلمة السالبة، على الرغم من انخفاض المعنوية من خلال قيمة t المحتسبة لكلا المتغيرين.

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات

١. الخدمات العامة نشاط يحصل عليه الفرد من الدولة وتقوم الدولة بتقديمها بنمط يتبع فلسفتها السياسية والاقتصادية.
٢. إن توفير الخدمات العامة ولاسيما خدمات البنى التحتية يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ومن ثم له دور في تخفيض الفقر.
٣. تأخذ منهجية قياس الفقر الحديثة أبعاداً مختلفة من الحرمان على المستوى الفردي تعطي معها صورة قريبة جداً للفقر في أي دولة، ولا تعتمد فقط على المكون الغذائي وغير الغذائي.
٤. وجود تفاوت في مستوى الحرمان من الخدمات العامة بين المحافظات والأقاليم في العراق، أوجد هذا التفاوت تفاوتاً في مستوى الفقر فيما بين المحافظات.
٥. أهمل مسح خط الفقر في العراق الخدمات العامة واعتمد فقط على حساب كلفة الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية.
٦. يوجد علاقة معنوية إيجابية بين تردي الخدمات العامة (نقص الخدمات العامة) وزيادة معدلات الفقر في العراق.
٧. يتأثر فقر الأفراد بمستوى الخدمات التي يحصلون عليها.

المقترحات

١. اعتماد منهجية لتقديم الخدمات العامة تتناسب مع أوضاع العراق من حيث تقديمها مركزياً أو محلياً، فضلاً عن تقسيم الخدمات العامة لتتبع أي منها للسلطة المركزية وأي خدمات للسلطة المحلية.
٢. تنفيذ مسوحات جديدة للفقر في العراق تأخذ بنظر الاعتبار الأبعاد المختلفة الحديثة كالخدمات العامة.

٣. توجيه التخصيصات المالية للمحافظات من الموازنة بحسب درجة الحرمان من الخدمات العامة، لكي لا يكون هناك تفاوت بمستوى التطور ومستوى الفقر بين محافظة وأخرى وبين منطقة وأخرى داخل المحافظة الواحدة.
٤. التركيز على تطوير خدمات البنى التحتية في العراق لارتباطها الكبير بالخدمات الأخرى، والتي تعد إحدى مؤشرات تطور الدول.
٥. إعادة النظر في أسعار الخدمات العامة كالكهرباء والتي تجعل الطبقات الفقيرة محط انظارها.
٦. إشراك المواطنين في تقييم الخدمات العامة من حيث تقديمها ونوعيتها، لأنها تؤثر على نوعية حياتهم، على غرار ما تقوم به العديد من الدول المتقدمة.
٧. محاربة الفساد الإداري في تقديم الخدمة العامة للفرد والفساد المالي من خلال التأكيد على إنشاء المشاريع الخدمية من الأموال المخصصة لها من الموازنة.

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية

١. الأغا، وفيق حلمي وسمير مصطفى أبو مد الله، (٢٠١١)، ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة ودور المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية لمعالجتها، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد١٣، العدد١، فلسطين.
٢. برابنيس، عبد القادر، (٢٠٠٧)، التسويق في مؤسسات الخدمات العمومية (دراسة على قطاع البريد والاتصالات في الجزائر)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
٣. بوضياف، عمار، (٢٠٠٩)، النشاط الإداري، على الموقع www.ao-academy.org.
٤. جعفر، علاء الدين، (٢٠١٠)، السكان ودرجة المحرومية في المحافظات، قسم الدراسات والبحوث، وزارة التخطيط.
٥. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، (٢٠٠٩)، تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق.
٦. حكيمة، بوطبال ورباحي فضيلة، (٢٠٠٨)، إشكالية الفقر والبيئة www.kantakji.com/figh/files/economics/60331.doc.
٧. خطاب، عبد الله شحاته ، (٢٠١٠)، المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتقديم الخدمات العامة على مستوى المحليات: الإمكانيات والتحديات. www.pideggpt.org.
٨. خليل، منى عطية خزام ، (٢٠١٠)، شبكة الأمان الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الفقراء، المكتب الجامعي الحديث، مصر.
٩. داغر، محمود محمد وعلي محمد علي، (٢٠١٠)، الإنفاق العام على مشروعات البنى التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٥١، مركز دراسات الوحدة العربية.
١٠. ديان، حسين قاسم ، (٢٠٠٢)، الرقابة على أداء قطاع الخدمات العامة برنامج مقترح للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
١١. العبيدي، سعيد علي ، (٢٠١١)، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، الأردن.
١٢. علي المضواح، (٢٠٠٨)، الفقر وعلاقته بالأمية في العالم العربي www.faculty.ksu.edu.sa/almdhwah/Document.

١٣. عمر، سارة أكرم خطاب ، (٢٠١٠)، تطور الإنفاق على قطاع الخدمات العامة في الموازنات الحكومية لعدد من الدول العربية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
١٤. الليثي، هبه ، ٢٠١١، تحديات قياس الفقر في منطقة الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، الاسكوا .
١٥. النجفي، سالم توفيق وأحمد فتحي عبد المجيد، (٢٠١٠)، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
١٦. وزارة التخطيط، (٢٠٠٩)، تقرير الإحصاءات البيئية للعراق لسنة ٢٠٠٨، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء البيئة.
١٧. وزارة التخطيط، (٢٠٠٩)، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤، بغداد، العراق.
١٨. وزارة التخطيط، (٢٠١١)، المسح البيئي في العراق، لسنة ٢٠١٠.

ثانياً- المصادر باللغة الأجنبية

1. Afeikhena Jerome, (2011), Infrastructure, Economic growth and poverty reduction in Africa. www.ssrh.com.
2. Gianpiero Torrisi, (2009), Public infrastructure: definition, classification and measurement issues.
3. Glen Bramley and David Watkins, (2008), The public service costs of child poverty, Joseph Rowntree Foundation. www.jrf.org.uk.
4. Lindsay Stirton and Martin Lodge, (2001), Transparency Mechanisms: Building publicness into public services, Journal of Law and Society, Vol 28, No. 4. www.Jstor.org
5. Lucica Matei, (2010), Behaviour and Action: citizens VS. public services, www.ssrh.com.
6. Mik Strmecki, (2006), Regulative aspects of public services in Slovenia.
7. Muhammad Yunus, (2006), Ten indicators to assess poverty level: www.granaeh-info.org.
8. ONPHA, (2008), Housing as a mechanism in poverty reduction strategies, Ontario non-profit Housing Associatin.www.intraspec.ca/ONPHA-poverty-reduction-through-Housing-FI.pdf
9. Rolf Aaberge, (2010), The distributional impact of public services when needs driffer, IZADP No. 4826.
10. Servass Vander Berg, (2008), Poverty and Education, International institute ser education planning (IIEP).
    Belgium.www.unesco.org/iiep/.
11. UNDP, (2011), Arab development challenges report 2011, UNDP, Cairo.
12. UNDP, (2011), Human development report 2011. UNDP, New York.
13. Ursala Grant, (2005), Health and poverty linkage: perspectives of the chronically poor, choronic poverty research center. www.chronicpoverty.org